



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب - الإثنين 29 صفر الخير 1441 (28 أكتوبر 2019)

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

المحور الأول:

"مناخ الأعمال"

فهرس

- 3 أولا- تحسن تصنيف المغرب في تقرير ممارسة الأعمال
- 5 ثانيا- الإصلاحات التي مكنت من تحقيق هذه النتيجة الإيجابية
- 6 ثالثا- خطة العمل المعتمدة لبلوغ هدف ولوج الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا
- 8 رابعا- أثر الإصلاحات المنجزة على المواطن
- 8 خامسا- إصلاحات عامة لدعم الاستثمار وتحسين الأعمال وتيسير عمل المقاولة
- 10 خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيدات والسادة النواب المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن سعادتي بتجديد اللقاء بكم في هذه الجلسة الأولى المخصصة لأسئلة السياسة العامة من السنة التشريعية الحالية، وهي فرصة متجددة لتعزيز التواصل المستمر مع مجلسكم الموقر ومن خلالكم مع عموم المواطنين والمواطنات، حول السياسة العامة للحكومة وعملها على مختلف الأصعدة، ومناسبة أيضا لإعمال الوظيفة الرقابية للمؤسسة التشريعية الموقرة.

ويأتي لقاءنا هذا أياما قليلة بعد افتتاح هذه السنة التشريعية، وهي مناسبة لاستحضار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث حث جلالته على استثمار هذه السنة التشريعية في النهوض بالأمانة التي نتحملها جميعا بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن.

كما أكد جلالته على أن الطبقة السياسية، حكومة وبرلمانا وأحزابا سياسية، بصفة خاصة، مسؤولون عن توفير شروط النجاح لأهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية التي تفرضها هذه المرحلة، وهي المرحلة التي، يؤكد جلالته، "تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات. ويأتي في صدارة أولوياتها، تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع. وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى". (انتهى النطق الملكي السامي).

وأود أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة حول موضوع "مناخ الأعمال". وهو الموضوع الذي يحظى بأولوية كبرى في عمل الحكومة، انطلاقا من قناعتها الراسخة بأن تحسين مناخ الأعمال يعد رافعة أساسية لتقوية تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين جاذبيته لاستقطاب الاستثمار المنتج، وبالتالي تعزيز مساهمته في إنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل، كأحد المداخل الأساسية لمحاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بأن البرنامج الحكومي نص، ضمن التدابير المتعلقة بالتحويل الهيكلي للنسيج الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، على الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ومواصلة تحسين مناخ الأعمال لتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing Business" في أفق سنة 2021.

ومن منطلق تنزيل البرنامج الحكومي، فإن الاهتمام بتحسين مناخ الأعمال يندرج ضمن مقارنة شمولية لا تكتفي بتحسين تصنيف المغرب ضمن تقرير البنك الدولي الخاص بمؤشر ممارسة الأعمال "Doing business"، الذي يعد في حد ذاته ورشا ذا أهمية بالغة اعتبارا لأثر هذا التصنيف في تعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني لجلب الاستثمارات الخارجية، بل يتعداه إلى تحسين بيئة الاستثمار والأعمال وتيسير نشاط المقاولات بصفة عامة، بما ينعكس إيجابيا على المعيش اليومي للمواطن.

ووفق هذه الرؤية انخرطت الحكومة في سلسلة من الإصلاحات المهمة التي مكنت من تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر ممارسة الأعمال إلى الرتبة 53 عالميا برسم سنة 2020، كما مكنت وستمكّن، على مستوى أشمل، من تحسين جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتحسين نشاط المقاولات، لا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ولا شك أن كل هذا سيساهم في الاقتراب من هدف دخول نادي الدول الصاعدة.

وجوابا على أسئلتكم المهمة، سأطرق، على التوالي، للتقدم المحرز في تحسين تصنيف المغرب في مؤشر ممارسة الأعمال "Doing business"، في أفق تحقيق الرهان المتمثل في ولوج دائرة الاقتصادات الخمسين الأوائل برسم سنة 2021، قبل استعراض أهم الإصلاحات التي تباشرها الحكومة في إطار دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام.

أولا- تحسن تصنيف المغرب في تقرير ممارسة الأعمال

لا بد أن نهئ أنفسنا على التقدم المعترف الذي حققته بلادنا في التصنيف الجديد لمجموعة البنك الدولي في مجال ممارسة الأعمال "Doing Business" برسم سنة 2020، الصادر يوم الخميس 24 أكتوبر 2019، بارتقائها إلى المرتبة 53 عالميا من بين 190 دولة شملها التقرير، إذ سجل تقدما بسبعة (7) درجات مقارنة مع السنة الماضية، بعد تقدمه بتسعة (9) درجات برسم السنة الفارطة. وبهذا تكون بلادنا قد حققت تقدما إجماليا ب75

مركزاً منذ إحداه اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال سنة 2010، حيث كان المغرب يحتل آنذاك المرتبة 128 عالمياً.

وقد مكن هذا التصنيف الجديد المغرب من الحفاظ على صدارته لدول شمال إفريقيا، وعلى المرتبة الثالثة على صعيد القارة الإفريقية، وكذا المرتبة الثالثة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويجدر التأكيد بأن النتيجة المحققة لم تأت عفواً، إنما هي نتاج تراكم على مدى السنوات الأخيرة، وفق منهجية اشتغال مندمجة ومنسجمة وعلمية وتشاركية، وفق أهداف مرقمة وإجراءات عملية.

وأود بالمناسبة أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، وأخص بالذكر اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، ومصالح رئاسة الحكومة التي تتولى كتابة هذا اللجنة، ومختلف القطاعات والإدارات العمومية والمؤسسات الدستورية والبرلمان بغرفتيه والسلطة القضائية، والقطاع الخاص والقطاع البنكي، والشركاء الدوليين.

ولا يخفى عليكم أن تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) يعد من بين التقارير الدولية التي تتمتع بمصداقية عالية، وبأكبر قدر من الإشعاع والتتبع على الصعيد العالمي.

ويصنف هذا التقرير 190 دولة في مجال تسهيل ممارسة الأعمال عبر تقييم القوانين والتنظيمات والإجراءات الإدارية المعتمدة في عشرة مؤشرات تعكس دورة حياة المقاول، وهي إحداث المقاول، والتجارة الخارجية، وأداء الضرائب، وتراخيص البناء، والربط بالشبكة الكهربائية، ونقل الملكية، والحصول على التمويل، وتنفيذ العقود، وحماية المستثمرين الأقلية، بالإضافة إلى تدبير ملفات المقاولات التي توجد في وضعية صعبة.

وبالنظر للأهمية الخاصة لهذا التقرير على الصعيد العالمي، فإن مختلف نتائجه يتم اعتمادها من طرف المستثمرين الدوليين والهيئات المانحة ووكالات التنقيط، لتقييم مدى تنافسية الدول في مجال مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات والتمويلات الأجنبية، بالإضافة إلى استعمال قاعدة بياناته ومؤشراته بصفة كلية أو جزئية من طرف تقارير دولية عدة تهتم مجالات الاستثمار والتنافسية الدولية. ولقد تم رصد أزيد من 25 تقريراً دولياً يستعمل معطيات ومخرجات التقرير المذكور.

ومن جهة أخرى، يشكل هذا التقرير مرجعا أساسيا للاستفادة من الممارسات الفضلى على الصعيد العالمي في تحضير واعتماد وتقييم السياسات العمومية.

واعتبارا لذلك، فإن تتبع ما يصدر في هذا التقرير، بالموازاة مع تقارير أخرى، والتفاعل مع محتواه بشكل جدي وفعال أصبح يفرض نفسه باستمرار، حيث تعمل الحكومة، على غرار مختلف حكومات العالم، على التتبع المستمر لهذا التقرير من أجل تحسين تصنيف المغرب. ويجدر التأكيد بأن هذا المؤشر فيه تنافس شرس بين دول العالم، وما التقدم المهم الذي حققه المغرب هذه السنة إلا دليل على أن ناجح في رهان هذا التنافس.

كما تجدر الإشارة إلى أن تحليل معطيات مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة تبين بأن تحسن مؤشر ممارسة الأعمال يوازيه بالضرورة تحسن في مداخل هذه الاستثمارات.

ثانيا- الإصلاحات التي مكنت من تحقيق هذه النتيجة الإيجابية

لقد تمكن المغرب من تحقيق هذه النتيجة الإيجابية في هذا التصنيف ببلوغه المرتبة 53 عالميا بفضل مجموعة من التدابير والإصلاحات المهمة لفائدة القطاع الخاص والمقاولات المغربية، والتي تشكل جزءا من برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال (CNEA)، والمتعلقة أساسا بتحديث المنظومة القانونية والتنظيمية للأعمال، وبتبسيط ورقمنة مجموعة من المساطر الإدارية المتعلقة بالمقاولات، فضلا عن إحداث منصات إلكترونية للخدمات وشبابيك موحدة.

ويُعدّ إصلاح القانونين المتعلقين بشركات المساهمة وبالشركات ذات المسؤولية المحدودة من بين الإصلاحات المهمة التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه السنة، حيث تم اعتمادها وفق مقاربة تشاركية من قبل جميع المتدخلين من القطاعين العام والخاص، وكذا أعضاء جميع الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين الذين ساهموا في مناقشته وإغنائه والمصادقة عليه. وللتذكير، فقد مكن هذا الإصلاح من إدخال بعض التعديلات والمستجدات التي همت أساسا تعزيز حماية المستثمرين الأقلية وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة بالاستناد إلى المعايير الدولية في هذا المجال. ونتيجة لذلك انتقل تصنيف المغرب في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة 64 عالميا في السنة الماضية إلى المرتبة 37 حاليا.

هذا، وحلّ المغرب أيضا في الرتبة 16 عالميا فيما يخص مؤشر الحصول على رخص، من 190 دولة، البناء من خلال إطلاق نسخة جديدة للمنصة الإلكترونية للتدبير الرقمي لرخص التعمير "CasaUrba 2.0" في مدينة الدار البيضاء بوصفها أكبر مدينة اقتصادية، والتي تم دمجها في منصة الرخص الاقتصادية "rokhas.ma" لتشكل منصة وطنية موحدة تحمل اسم هذه الأخيرة، وتشمل رخص التعمير والرخص الاقتصادية بهدف تعميم هذه التجربة على الصعيد الوطني.

كما تحسّن ترتيب المغرب المتعلق بمؤشر الربط بشبكة الكهرباء باحتلاله المرتبة 34 عالميا مقابل 59 السنة الماضية، بفضل تيسير عملية الربط الكهربائي للمقاولات بالدار البيضاء، عبر إطلاق منصة إلكترونية لإيداع وتتبع طلبات الربط بالجهد المتوسط.

كما مكن اعتماد النظام التصاعدي للضريبة على الشركات من ارتقاء المغرب إلى المرتبة 24 عالميا في مؤشر أداء الضرائب.

وفي مجال التجارة الخارجية، ساهمت رقمنة إجراءات التعشير والدفع الإلكتروني لرسوم الميناء وتمديد ساعات العمل بمينائي الدار البيضاء وطنجة المتوسط من تسريع عمليات التجارة الخارجية وتقديم المغرب إلى المرتبة 58 عالميا.

كما مكن إحداث نظام إلكتروني يتعلق بإسناد القضايا للقضاة ونشر تقارير عن أداء المحاكم من تسهيل تنفيذ العقود وتقديم المغرب إلى المرتبة 60 عالميا في مؤشر تنفيذ العقود.

ثالثا- خطة العمل المعتمدة لبلوغ هدف ولوج الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق 2021

كما لا يخفى عليكم، فقد التزمت الحكومة في برنامجها مواصلة تحسين مناخ الأعمال عبر تمكين المغرب من ولوج الاقتصادات الخمسين (50) الأوائل عالميا في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق 2021، مما سيرفع القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني ويعزز إشعاع بلدنا لجذب الاستثمارات الخارجية.

وفي هذا الصدد، تم العمل منذ نهاية سنة 2017 في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي أترأس أشغالها، بناء على خطة عمل متعددة السنوات، تم إعدادها وفق مقاربة تشاورية وتشاركية ضمت جميع المتدخلين، وتقضي بدعم الخطوات الثابتة لبلادنا

لولوج مجموعة الدول الصاعدة في مجال تحسين مناخ الأعمال عبر مواصلة تبسيط ورقمنة المزيد من المساطر الإدارية التي تهم المقاوله والعمل على تجويدها، فضلا عن مواصلة تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية في مجال الأعمال وفق المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار، تنكب اللجنة حاليا على تنزيل الإصلاحات المبرمجة في خطة العمل والتي من بينها:

■ مواصلة تحديث النصوص القانونية المتعلقة بحكامه المقاوله، وخصوصا المتعلقة بشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة؛

■ العمل على إخراج النصوص التنظيمية التي تتيح العمل بالوسائل الإلكترونية الحديثة لما توفره من إمكانية نشر الأحكام القانونية والقضائية والتقاضي عن بعد، باعتبارها وسائل فعالة تضمن النجاعة والسرعة المطلوبة خاصة بالنسبة لمجال المال والأعمال؛

■ مواكبة تفعيل إصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بصعوبة المقاوله، عبر المصادقة على النصوص التنظيمية المتعلقة بالسنديك (syndic) وتديير مساطر صعوبة المقاوله بصفة إلكترونية؛

■ مواكبة تفعيل المرسوم الخاص بالموافقة على ضابط البناء العام الصادر في يوليوز 2019، والرفع من فعالية الشبايك الموحدة المتعلقة بالتعمير لمعالجة طلبات الحصول على رخص البناء؛

■ مواصلة نزع الصفة المادية عن مجموع الخدمات المتعلقة بنقل الملكية؛

■ مواصلة رقمنة مجموعة من الوثائق المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية؛

■ تفعيل منصة إحدات المقاوله بطريقة إلكترونية، والذي سيمكن حاملي المشاريع من إحدات المقاوله في فترة وجيزة وبدون عناء التنقل.

ويُعد تنزيل القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، وخاصة إحدات وتفعيل السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة، من بين الإصلاحات الجوهرية التي ستمكن من تسهيل الولوج إلى التمويل خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

بالإضافة إلى ما يوفره هذا السجل من شفافية وبساطة في المعاملات التجارية، وكذا تحسين ترتيب المغرب في مؤشر الحصول على التمويل، الذي لا تزال بلادنا تحتل فيه بلدنا المركز 119 عالميا.

رابعاً- أثر الإصلاحات المنجزة على المواطن

لئن كانت الإصلاحات القانونية والتنظيمية ذات أثر إيجابي على حياة المقاولات والأعمال، فإن المواطن العادي بدوره يستفيد من هذه الإصلاحات بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

ذلك أن إصلاح مناخ الأعمال بصفة عامة يعد رافعة أساسية لإنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل، وبالتالي محاربة الفقر وتحسين عيش المواطنين.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الإصلاحات تساهم في تجويد العديد من الخدمات لكافة المواطنين، وترسيخ الشفافية والحكامة، لا سيما من خلال إمكانية الحصول على الوثائق المطلوبة والاطلاع على المعلومات عبر الإنترنت وشبائك موحدة، وتقليص الآجال والإجراءات وعدد الوثائق المطلوبة. ويتعلق الأمر بالمجالات التالية:

- تيسير تسليم رخص البناء؛
- تسهيل عمليات نقل الملكية وتقليص المدة الزمنية اللازمة لتسجيل عقود البيع؛
- تبسيط عملية إنشاء المقاولات؛
- تمكين المواطنين من الاطلاع على الأحكام الصادرة عن المحاكم وتتبع القضايا التي تهمهم عبر الإنترنت، وكذا صدور هاته الأحكام في آجال معقولة؛
- رقمنة مجموعة من الخدمات المتعلقة بالحصول على الشواهد وبالتصريح وأداء الضرائب.

كما تساهم هذه الإصلاحات في تعزيز حماية حقوق الأجراء في حالة معالجة المقاولات في وضعية صعبة، وحماية الشركاء الأقلية.

خامساً- إصلاحات عامة لدعم الاستثمار وتحسين الأعمال وتيسير عمل المقاولات

تواصل الحكومة تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية الكبرى الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وتيسير حياة المقاولات، ولا سيما الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة،

لمساعدتها على إعداد وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في محيط آمن ومحفز. ويتعلق الأمر أساساً بالإصلاحات التالية:

- **التنزيل الفعلي للإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار**، من خلال تفعيل القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بما يجعل من هذه المراكز فاعلاً متميزاً في تنشيط الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات في مختلف مراحلها، ويسهم في حل الصعوبات التي تعترضها، وإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي؛
- **اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح حكامه الإدارية وتبسيط المساطر الإدارية**، من خلال مصادقة مجلس الحكومة على مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، ومشروع قانون رقم 55.19 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وهما المشروعان المعروضان على مجلسكم الموقر قصد المصادقة؛
- **التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمرکز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة وتوفير الشروط اللازمة لضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيد الترابي وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها، وكذا تحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع العمومية على الصعيد الترابي؛**
- **أجراًة الإصلاح الضريبي** وذلك عبر اعتماد القانون-الإطار الذي سيُشكّل مرجعاً لقوانين المالية للسنوات المقبلة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مختلف التوصيات المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات؛
- **تطوير العديد من آليات التمويل**، ومن جعلتها التمويل التعاوني، من خلال إعداد مشروع قانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني، الذي تم إيداعه لدى مجلسكم الموقر، وإنشاء صندوق لدعم المقاولات رصدت له (06) ملايين درهم بمعدل (02) ملايين درهم كل سنة ابتداء من 2020، إضافة إلى تقوية وعقلنة آليات التمويل القائمة، وتسهيل ولوج الاستثمار للتمويل البنكي، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية؛
- **مواصلة تقوية البنيات التحتية الأساسية**، لا سيما من خلال تطوير المناطق الصناعية واللوجستية؛
- **تسهيل الولوج إلى العقار باعتباره الحامل الأساس للمشاريع الاستثمارية**، بما في ذلك تملك الأراضي السلالية لذوي الحقوق؛

■ اعتماد إطار جديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف إضفاء المزيد من النجاعة والفعالية في إعداد وإبرام عقود الشراكة وتنفيذها، وهو المشروع المعروض على مجلسكم الموقر قصد المصادقة؛

■ إعداد مشروع مدونة خاصة بالتحكيم والوساطة الاتفاقية بهدف مساهمة المستجندات التي يعرفها مجال التجارة الدولية وتعزيز الوسائل البديلة لفض النزاعات الناشئة عن الاستثمار بما يضمن السرعة والفعالية والمرونة المطلوبة؛

كما تنكب الحكومة على وضع اللامسات الأخيرة على مشروع الميثاق الجديد للاستثمار، باعتباره إطاراً قانونياً محفزاً للاستثمار، بتوجهات أساسية واضحة ومبسطة تهدف بالأساس إلى تعزيز وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية مناخ الاستثمار ببلادنا. ولا شك أن هذه الإصلاحات المهمة تشكل مداخل أساسية لتحسين وتجويد مناخ الأعمال والاستثمار ببلادنا بشكل عام وتعزيز جاذبية بلادنا لاستقطاب الاستثمارات المنتجة في ظل تنافسية دولية قوية.

خاتمة

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاماً أود التأكيد على أن التقدم المعترف الذي أحرزته بلادنا في مجال تحسين مناخ الأعمال والقفزة النوعية التي شهدتها تصنيف بلادنا في مؤشر ممارسة الأعمال، ليدعونا إلى التفاؤل بمستقبل أفضل لمجال الاستثمار ببلادنا، كما يحفزنا جميعاً على المضي قدماً في تنزيل خارطة الطريق المعتمدة لتحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق سنة 2021، كما يدعونا إلى مواصلة الجهود لتنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية لتعزيز ثقة المستثمرين الخواص، المغاربة والأجانب، في منظومة الاستثمار الوطنية لا سيما في ظل المنافسة الدولية الشرسة في هذا المجال. وهي غايات لا يمكن إدراكها غلا بتضافر جهود كافة الفاعلين والشركاء من القطاعين العام والخاص، وكذا المؤسسة التشريعية الموقرة وباقي الهيئات والمؤسسات المعنية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.